المؤتمر الثالث
27، 26 مايو 84

- مشروع التقرير الأدبي

- [illegible]

تقديم

سنعالج هذا التقرير الادبي حصيلة أعمال (ل.ا) وتعاملها مع المهام والمسؤوليات التي انتخبت من أجلها في إطار تطور الاوضاع الدائمة للاقليم سياسيا وتنظيميا، وفي ضوء تطور الاوضاع الدائمة العامة للحركة الثورية في الساحة ككل. هذا مع تجنب تداخل الامكانات مع التقارير والمشاريع المطروحة على المؤتمر بالنسبة لكل قطاع على حدة، ومع العلم أن تطور الأوضاع السياسية العامة يستدعي معالجته من التقرير السياسي المعروض على المؤتمر أيضا.

كما سنعمل على تقييم هذه الحصيلة من خلال مقارنة مستمرة بين مقررات وتوصيات المؤتمر الثاني، وما أنجز منها فعلا خلال السنتين المنصرمتين. ولتجنب التكرار وتضخم هذا التقرير كميا سنعتمد بعض وثائق الحركة خلال هذه المرحلة، من دوريات، وورقات عمل، وتقارير كمستندات وملحقات للتقرير، نذكرها ونترك إمكانية الرجوع إليها مضمونها، مركزين على الخلاصات النوعية الأساسية التي تهم تقييم سير عملنا خلال هذه الفترة.

الوثائق المرفقة للتقرير الادبي

+ ورقة عمل حول الاوضاع الدائية ومسألة الحزب الثوري.
- ملف الفقيه و~~[illegible]~~ التكتل الانتهازي.
- ملف المركز
- الموقف من جمعية العائلات
- مقررات ومحاضر مجالس الاقليم
- مقررات المؤتمر الاستثنائي.
- التعميم رقم 1 و 2 مع (ر ع ث)
- الوثيقة المشتركة مع "إلى الامام".

أ- التطور العام للفرز الثوري في الساحة المغربية

خلال السنتين المنصرمتين، واكبت حركتنا عن قرب وبأقصى ما يمكن من التفاصيل والدقة، عملية الفرز الثوري الجارية على طول الساحة المغربية، وما ولدته من تحولات ونتائج هامة. ولقد تم تحليل تلك النتائج في وقتها وتناولها سواء من خلال الدوريات الموجهة للفروع، أو في الاطارات التنظيمية للحركة، وبخاصة الندوات الداخلية التي نظمت تحضيرا للمؤتمر الاستثنائي، ونقاش ونتائج هذا المؤتمر نفسه.

سنكتفي اذن هنا بالتذكير السريع بالسمات العامة والتحولات الجوهرية، لنتجنب تكرار ما ورد في دوريات ووثائق الحركة بهذا الصدد والتي نعتبرها صالحة كمستندات وملحقات لهذا التقرير، ولكي نتمكن من التركيز على المستجدات وعلى التحليل النوعي لكل هذه التطورات وما تطرحه من نتائج وخلاصات في الوقت الراهن.

في هذا السياق، نذكر بتحاليل الحركة الواردة في نشرتها الداخلي والخارجي، حول التطور والنضج الحاسم الذي عرفته الشروط الموضوعية للتغيير الجذري في بلادنا خاصة بعد الانتفاضة الشعبية لسنة 1981، وما تلاها من تطورات، أكدتها وبشكل أوسع وأعمق وأشمل الانتفاضة الشعبية العارمة لسنة 1984 - وإن الطابع الشعبي الواسع والعفوي في نفس الوقت لهذه الانتفاضة

هو الذي يؤكد بالملموس المعادلة القائمة بين نضج وتفجر الشروط الموضوعية من جهة، وضعف القوى الذاتية للحركة الثورية بمقياس القدرة على التأطير والتوجيه والتنظيم بشكل فعلي وفاعل، وبما يكفل تقدم نضال الكادحين وفي طليعتهم الطبقة العاملة، نحو تحقيق مكاسب ايجابية ملموسة على طريق التغيير الجذري والثورة الوطنية الديموقراطية، وبما يكفل التراكم الكمي والنوعي لتلك المكاسب ويسمح بمواجهة المرحلة القائمة بين النضال العنيف والتمع العنيف، بنجاح وفعالية. هذا دون التقليل من أهمية المكاسب السياسية والايديولوجية التي تم تحقيقها خلال هذه المرحلة، وأهميتها في تعميق التناقض الاساسي وتوضيحه من جهة، ومواجهة وعرقلة ان لم نقل هزم المخططات السياسية للحكم والمتعاونين والمتحالفين معه.

وفي ضوء هذا التفاوت بين نضج الشروط الموضوعية وقصور العوامل الذاتية، واكبت حركتنا التطورات الأساسية التي عرفها الواقع الايديولوجي والسياسي، وبالتالي التنظيم، داخل الحركة الاتحادية، من موقع المساهمة والدفاع عن الفرز الثوري بامكانياتها الخاصة.

ولقد تناولت الندوات الداخلية في كل فرع على حدة ومبادرة من (الى) دراسة وتحليل أهم التطورات التي عرفها هذا الفرع، منذ ارهاصات القاعدية الأولية،

وصولا إلى تفجره بشكل شامل وعلني من خلال
اللجنة المركزية في 8 ماي 1983، ومرور بمختلف التطورات
السياسية والتنظيمية، سواء على المستويات المحلية
والاقليمية، او بالنسبة لأجهزة الحزب، وبخاصة
اللجنة المركزية واللجنة الادارية. (الطورقة عمل
المخططة للندوات الداخلية والمؤتمر الاستثنائي). كما وقفت
الندوات الداخلية والمؤتمر الاستثنائي عند أهم مميزات التيار
الثوري الاتحادي مجسدة في طابعه المتجدر قاعديا
الذي يحول دون اي مسلسل تراجعي في الصراع، وفي طبيعة
الغرز النوعي الذي أحدثه مرفوقا بالوزن الكمي الهائل
حزبيا وجماهيريا، وباستداد مرحلة الغرز زمنيا وطابعها
المتصاعد وتطورها التدريجي المتعاقد والمنسجم مع
تطور الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واستدامها
المتصاعد أيضا... كما وقف نقاشنا الداخلي بعد تسجيل
الايجابيات والمكاسب الهامة التي حققها هذا الغرز التاريخي،
عند استكشاف عيوب المرحلة الانتقالية التي تمر منها
الحركة التيار الثوري ومخاطرها المحتملة.

فاذا كان التيار الثوري يتمتع بالوضوح في الرؤيا
السياسية والاختيار الايديولوجي، كما تجلى من خلال
وثائقه المكتوبة التي عمقها على الصعيد الوطني، واذا كانت
عملية الحسم التنظيمي النهائي والشامل (8 ماي) قد تمت
بشكل واضح أيضا ولا رجعة فيه، فان هذا التيار مطالب

اليوم بطرح البديل السياسي الشامل والمتكامل الذي يكرس خلاصات وجوهر الاختيارات التي تبنيناها، أي الاجابة المتميزة المستقلة عن القضايا السياسية والتنظيمية المطروحة في الساحة، وطرح البرامج والخطط الحزبية الكفيلة بإخراج الاختيار والموقف المتميز إلى حيز التنفيذ في كافة الميادين السياسية والنقابية والجمعوية (والطلابية) وغيرها.

واذا كان الاقبال على خطوة من هذا القبيل بهدف تكريس وتجسيد البديل الاتحادي الثوري يكتسي طابع الاهمية البالغة قياسا بطبيعة الظرف الراهن ومستلزماته، فإن المضي زمنيا في الوضعية الانتقالية الراهنة بشكل مفرط، لا يمكنه إلا أن ينعكس سلبيا إما بانحلال التيار أو تفرعه قاعديا او تجميد بعض أطرافه او تراجعها في الحماس والانضباط. خاصة وأن التنظيمات القاعدية للتيار الثوري لم تبلغ كلها درجة من الانسجام والقوة والاحكام التنظيمي المركزي/الديموقراطي الذي يسمح بالتغلب والتحكم الكامل في الوضع الانتقالي المذكور.

ومما لا شك فيه أن التطورات السياسية المقبلة، وخاصة موعد ما يسمى بالانتخابات التشريعية، سيحتم على التيار حسم أوضاعه والانتقال إلى طرح البديل قبل تلك الآجال، من أجل مواجهة الأعداء والخصوم السياسيين، ولا تقلصت مواقعه وتهددت بالتهميش والعزلة والغياب عن الساحة.

أما بالنسبة للاحتمالات الواردة في شكل تواجد التيار الإخاذي الثوري، كتنظيم سياسي ثوري مستقل، فإن معطيات الوضع الراهن تؤشر لنا أن النظام المطلق لا يمكنه، وإن أراد ذلك، السماح بأي تشويش على مخططاته وبرامجه السياسية الداخلية التي أعدها تحت تغطية ما يسميه بالديموقراطية وبارتباط مع ما يرسمه على صعيد مسألة الصحراء والقضية العربية وارتباطاته الدولية عامة.

إن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية المحتدمة، وانعكاساتها وتفجراتها الجماهيرية العنيفة، تحتم على النظام المزيد من التضييق على الحريات الديموقراطية عامة، وتشديد القمع ضد العمل السياسي المنظم والمعارض بصفة خاصة، والحرص كل الحرص على عدم تلاقي هذا العمل وتفرعاته النقابية والجماهيرية، مع النضالات والانتفاضات الشعبية، الشيء الذي سيشكل تهديداً مباشراً ضد استمراريته ووجوده.

صحيح أن النظام يعلق آمالاً كبيرة على الانتخابات التشريعية المقبلة لتكريس مكاسبه السياسية التي نالها بفضل "الإجماع" والتحالفات التي أبرمها مع الشرائح العليا للبرجوازية المتوسطة والصغيرة... وصحيح أيضاً أنه يريد تلك الانتخابات في جو من "الإئتلاف الوطني" المزعوم، وتحت مناخ يسمح بالتهريج "الديموقراطية"

المغربية" وعكس صورة إيجابية عنها لدى الغرب والحلفاء الامبرياليين خاصة، لكن النظام لا يمكنه أن يقبل أن يكون ثمن ذلك هو تهديد التماسك القائم أو فتح آفاق التغيير الديموقراطي الفعلي الذي تنادي به القوى المعارضة بإلحاح.

لهذا السبب، ومعيا بهذا الخطر، رأيناه كيف يوجه القمع الوحشي والعنيف ضد الانتفاضات الشعبية، وكيف ينهج القمع بشكل مستمر، قبل تلك الانتفاضات وخلالها وبعدها، ضد كافة المناضلين التقدميين كيفما كانت مواقعهم وفي مختلف الميادين. ورأينا كيف يحجز على الحريات الديموقراطية الفردية والجماعية ويعرقل ويقمع ويتدخل في النضال الجماهيري ويكمم ويمنع التنظيمات النقابية وحتى الجمعوية والثقافية المحلية.

واعتبارا لأن الصراع ضد اليمين الأخير هو صراع ضد طرف في الإجماع حول العرش وحليف أساسي في سياسة النظام الجديدة، فإن النظام يعتبر أن هذا الصراع موجه ضده بالأساس ويمس مصالحه المباشرة قبل غيره، وبالتالي فإنه يعتبر نفسه طرفا مباشرا في هذا الصراع كما تجلى من خلال الحملات البوليسية المنسقة مع التيار اليميني في مختلف الأقاليم، وكما رأينا من خلال التدخل المباشر للقمع والعنيف في اجتماع اللجنة المركزية لـ ٥ ماي، كآخر حلقة وأهمها في الصراع القائم.

لهذه الاعتبارات كلها، يظهر لنا أن النظام سوف لن يسمح بأي تواجد لشرعي على التيار الثوري كتواجد حزبي ثوري مستقل، باستقلاليته الجماهيرية الواسعة وإمكانياته وطاقاته الفاعلة. أي أنه سيسلك ويسلك تجاه الفراغ والخلاف القائم داخل الاتحاد، سلوكاً وسطاً جامعاً مغايراً لكل مواقفه وممارساته السابقة تجاه الانشقاقات التي حدثت داخل الحركة النقدية سابقاً، والتي تدخل فيها باستمرار بتشجيع الانشقاق وتشجيع الطرفين كل على حدة، ومده بالإمكانيات الضرورية إن أقتضى الحال، تجسيداً لشعار "فرق تسد". لكنه في هذه المرة يأتي تمام الوعي طبيعة التيار الثوري وما يحمله من اختيارات وقناعات راسخة، وما يشكله من خطر على مصالحه، وبالتالي ضرورة ضربه في المهد ومواجهته بأقصى ما يمكن من الصرامة، وعدم ~~[illegible]~~ تسهيل تبلوره وتجذره وسط الجماهير.

إلا أن النظام لايملك من جهة ثانية إمكانية التصفية الجسدية للتيار أو اقتلاع جذوره، نوعاً وكماً، من الساحة السياسية والجماهيرية، ولذلك فإن الاحتمال الغالب هو أنه سيتعامل معه بنفس المنهج والسلوك الذي يتعامل به مع التنظيمات الجماهيرية النقدية، النقابية منها والجمعوية، في الوقت الراهن، أي الإبقاء عليها في حالة الطبع غير المعلن.

حالة تسمح بالتشريع للنظم والقوانين التي تنص على الحريات والديموقراطية، وتسمح في نفس الوقت من الناحية العملية الفعلية من تكميم كل الأصوات الحرة ومنع التنظيم السياسي الثوري من التواجد والعمل واستغلال الهامش الديموقراطي، إن بقي هناك من هامش ما يسمى بالهامش الديموقراطي. بل أن هذا الهامش مخطط فعلا للقوى الوطنية التي تقبل بالتنازل الكامل على خطها والتحول إلى بوق من أبواق سياسة النظام بتنظيراتها ومن مواقعها الخاصة.

ولقد لاحظنا أيضا كيف تجنب النظام، مع ممارسته للقمع المنهجي والمنع العملي والكبح الفعلي، كيف تجنب المنع الرسمي والمعلن للنقابات والجمعيات التقدمية الاساسية كما هو الشأن بالنسبة لـ ك.د.ش و ا.و.ط.م وجمعية حقوق الانسان على سبيل المثال، ذلك لأن أوضاع القمع المكثف تسمح بالتعبئة وتفتح آفاقا نضالية متقدمة.

وقياسا بمعطيات الظرف الراهن والتجربة الملموسة، يمكننا ان نستخلص الاحتمال الغالب في وضعية التيار الاتحادي الثوري - مع إمكانية حدوث احتمالات أخرى - في ما يلي:

1- إمثال التيار الثوري على طرح البديل السياسي الشامل، حزبيا وجماهيريا وتخطي مرحلة

الدفاع والحسم مع اليمين.

ج- جواب الحكم بوضعية المنع غير المعلن وتشديد القمع بتنسيق وتحالف مع اليمين الحزبي ومحاولة تمكين الشروط الأدنى لاستمرار ما يسمى بمسلسل التحرير والديمقراطية.

أوردنا كل هذه الاعتبارات والتدقيقات لأن لها بكل تأكيد انعكاسات مباشرة على أوضاعنا الداخلية حركة، ولأن استحضارها والوعي بها مسألة أساسية في تقييم تلك الأوضاع وتطور تطوراتها المستقبلية.

ولقد كان من أهم نتائج المؤتمر الاستثنائي أن وقف عند تحليل تطور وضع التيار الاتحادي الثوري وخرج بنتيجة أساسية، ألا وهي استعداد الحركة للتكيف مع تلك الأوضاع كيفما تطورت من منظور تبسيط الثورة التنظيمية وتجاوز التعاونات، وجعل إقليم الخارج عبارة عن مجرد أمداد مكمل وداعم للساحة النضالية في الداخل. وهي المطلوب وسجل المهام والمسؤوليات التي تنتظرنا كيفما كانت التطورات والاحتمالات في التطورات المقبلة. كما سجل خلاصة أساسية بناء على معطيات ملموسة، وهي أن شعار بناء الحزب الثوري يظل الايديولوجي الواضح، وبرنامجه السياسي والجماهيري

المتكامل، وتنظيم المركز الديموقراطي القادر على تأطير المرحلة الراهنة والاجابة على مستلزماتها والانتقال منها نحو المراحل المقبلة باستمرارية ونجاح، أن هذا الشعار لم يعد مطروحا المدى غير المنظور، بل أصبح فعلا مهمة الساعة، مهمة آنية يطالب بها الواقع الموضوعي بكل الحاح.

وأن إنجاز هذه المهمة بنجاح، لا يمكن أن يتم من خلال الاستجابة للرغبة الذاتية من خلال التعسف على الواقع بالقرار الارادي المحض، بل المطلوب هو وضع خطة موضوعية واقعية تستهدف بناء الحزب الثوري انطلاقا مما هو موجود من رصيد وممكنات، بمقياس الفعالية السياسية اولا وقبل كل شيء، وأخذا بعين الاعتبار موقع وخصوصية الطاقات الثورية الموجودة دون القفز عليها وافتعالها، بل باستعمال هذه الخصوصيات في اتجاه الاغناء والدعم والتكامل. ومن ثم استنتجنا ضرورة تنمية الرصيد السياسي والفكري الذي يتمتع به الحركة، وضرورة تقوية التجمع وتنظيم الدعم الفعلي المادي والمعنوي للساحة الداخلية، وضرورة تقوية التنظيم السياسي في الاقليم وتشديد مقاييس عمله، وتوسيع تأثيره ووجوده في مختلف القطاعات الجماهيرية. كل هذا في إطار الاستعداد للتكيف مع المستجدات في الساحة والانسجام مع المنعطف التاريخي الذي تشهده، والمهام والمسؤوليات الجسام التي تفرزها. أما أشكال هذا التكيف وصيغه فتخضع بطبيعة الحال للاحتمالات الواردة في أوضاع الحركة

التيار الاتحادي الثوري، وضمنا الاحتمال الغالب الذي ذكرنا.

وإذا كان لنا من إبداء رأي في هذه الاحتمالات، فإننا نرى أن أسوء وضعية يمكن أن يجد التيار نفسه فيها هي بالفعل وضعية المنع غير الرسمي، وضعية العرض المفتوح المشروط وتقديم التضحيات في غياب الخط السياسي الواضح وغياب حتى إمكانية الدفاع عن المناضلين وجعل تضحياتهم تخدم المكتسبات السياسية وتخدم الخط ~~المتقدمي المعلن والمستقل~~ الوطني الثوري المعلن والمستقل.

لذلك فانه من وجهة نظرنا أن يتقدم التيار الثوري بأقصى ما يمكن من السرعة في تقنين أوضاعه كتنظيم سياسي مستقل عن اليمين، ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا، تنظيم ~~يكرس~~ تجسد استمرار المكتسبات الاتحادية التي نيلت بفضل تضحيات جسام عبر أزيد من ربع قرن من النضال، ويكرس تطورها وارتفاعها إلى مستويات أعلى في سياق النضال الجماهيري الديموقراطي.

وان خطة سياسية علنية من هذا القبيل لمن شأنها أن تحول التناقض في الاختيار إلى معسكر النظام: فإما القبول بالمواجهة العلنية للحزب الثوري بمؤسساته وتنظيماته - وهو اضعف الاحتمالات - وإما الإقبال على منحه رسميا وهي وضعية تفتح إمكانيات الاستمرار بآفاق وأوضاع جديدة مهمة، وأقل

ما نحققه هو الحيلولة دون حالة المنع غير المعلنة.

في مثل هذه الحالة، سيطرح على حركتنا بحث إمكانية انسجامها مع هذا الوضع، بما في ذلك النواحي كالعمل التنظيمي للتنظيم الثوري في الداخل، وتعامله كجزء من الامتداد التنظيمي للتنظيم الثوري في البلاد، وتولي التعبير العلني عنه في ساحة الخارج، كحزب ممنوع، إضافة إلى النواحي السياسي والجماهيري في المهجر كما بإمكانها الاستمرار بصيغتها الحالية كحركة ثورية عدرية تستمر في طرحها الاستراتيجي ضد النظام، وفي تكامل وتنسيق مع ضرورة إرساء قواعد التكامل والتنسيق والضبط مع التنظيم الثوري في الداخل.

وكلا الصيغتين تعبير عن نفس الوضع التنظيمي، والفرق بينهما في شكل التعبير فقط. كما أن الأختيار احداهما يخضع أولا للتطور في الداخل، وطبيعة الفعالية ثانية: أي أيهما يوفي الاستفادة القصوى والإمكانيات الأكبر بالنسبة لعملية بناء الحزب الثوري، بما يقتضي ذلك من اختيار ايديولوجي موحد، ومواقف استراتيجية معلنة، وبرامج سياسية مطابقة للطبيعة المرحلة، وكالغاث وعمل وحدوي... الخ.

وفي جميع الحالات، يبقى استعداد الحركة كاملا، للتكيف مع الأوضاع وخدمة الساحة النضالية بتجرد عن الذات وبما فيه الطلاحة الثورية من المناضلين المتواجدين

(وتلبية لرغبة وقناعة)

خدمة

في ساحة النضال المباشر. وهو ما يجب أن نأخذه بعين الاعتبار عند تقييم أعمالنا ورسم آفاق تطورنا المستقبلي.

ونحن بصدد التعرض لتطورات الفرز العام في الساحة وانعكاساته وتأثيراته على أوضاعنا الداخلية، لابد أن نشير لتزامن حسم الفرز مع التيار اليميني الداخلي، مع حسم التناقض بصفة نهائية أيضا مع العناصر الانقلابية التي عبرت عن عجزها التام في مواكبة الخط الثوري، وكشفت من خلال الممارسة الملموسة على أنها كانت تسايره فقط، وتتستر به، وتحاول توظيف مكتسباته ومنجزاته لصالح مخططاتها المغامرة المشبوهة. ولقد حسم هذا التناقض بالطرق الأكثر ديموقراطية، وبالتطبيق العادي لقوانين الحركة الداخلية من خلال أجهزتها المسؤولة.

إن هذه الخطوة الهامة قد حققت لحركتنا انسجامها ووضوح هويتها أمام الرأي العام الداخلي والخارجي، ومكنتها من فرز وعزل العناصر الانقلابية المغامرة بشكل إيجابي وطريقة سليمة وفي الوقت المناسب موضوعيا، ومكنت الحركة بالتالي من طرح نفسها فعليا من الفعائل المؤهلة للمساهمة في بناء حزب ثوري حقيقي يؤطر نضال الكادحين نحو أهداف التغيير الجذري والبناء الاشتراكي.

ويجدر بنا أيضا، بعد هذه الوقفة الموطولة نسبيا عند الفرز الجاري داخل الحركة الأمازية الذي يهمنا بشكل مباشر، أن نستخلص النتائج من الفرز

ولو بشكل سريع

في صفوف ما اصطلح عليه باليسار. واذا كان هذا الفرز لم يبلغ بعد نتائجه الكاملة بعد، ولم تتضح تصنيفاته بكل أبعادها النوعية والكمية، فهناك على الاقل نتائج ملموسة نجسدها فيما يلي:

- بروز الخط "الأنواري"، كتخلي واضح عن الالتزامات والاختيارات السابقة، وكخط إصلاحي ذيلي لليمين الاتحاد الاشتراكي.

- بروز رابطة العمل الثوري، كتجسيد لاستمرارية خط 23 مارس مع تصحيح جوانب أساسية فيه، وتطوير المكتسبات الفكرية والسياسية والتنظيمية، بشكل يضع الرابطة أيضا في موقع الفعيل الثوري المساهمة في عملية بناء الحزب الثوري المذكور.

- التصنيفات داخل منظمة "إلا الأمام"، ما بين عاملات حدت نفسها، وأخرى اختارت طريقا آخر، كمثل الانتماء للاتحاد الاشتراكي أو "الوفاء وسط الجماهير" وثالثة تنوي التشبث بالمنظمة مع الاستمرار بها مع إعلان نية نقد بعض الجوانب في خطها وتصحيحها. ومع هذا الفعيل توجد إمكانية العمل المشهود في مجالات محددة، مع إمكانية تطور هذه المجالات مع تطور الفرز والأوضاع الموضوعية لانتقال الوطني الديموقراطي في بلادنا.

وخلاصة القول أن الفرز العام الجاري في الساحة

النضالية ~~[illegible]~~ يشمل كل المستويات وكل القوى بدون آستثناء، ويفرز نتائج هامة ~~[illegible]~~ ويبلور ويعمق الخط الفاصل بين قوى الاصلاح والمغامرة والطرف اليساري والجمود العقائدي من جهة، والقوى الثورية المصممة الرامية إلى رص صفوفها وتوحيدها وتوضيح خطها السياسي وتكتيكه، وتمتين وإحكام تنظيماتها السياسية، وتوسيع وتنويع وتجذير ارتباطاتها الجماهيرية. والحالة هذه فان فرزاً عاماً في هذا المستوى من العمق والجذرية، لابد وأن ينسحب على ~~[illegible]~~ حركتنا نفسها وهي تجتاز امتحان التكيف مع الاوضاع الجديدة والتجاوب ~~[illegible]~~ معها.

من هذه الزاوية، وفي ضوء الفرز العام في الساحة، نعالج تقييم سير أعمالنا خلال السنتين المنصرمتين.

ب - سير عمل (د.ا) - تقييم نقدي -

1- السير الداخلي لـ (د.ا) ~~[illegible]~~

إن أول مشكلة واجهتها (د.ا) غداة المؤتمر الاقليمي، هي مواجهة التناقض مع العناصر الانقلابية ومخلفاته على المستوى السياسي والتنظيمي وداخل جهاز (د.ا) نفسها. ولأجل ذلك التزمت (د.ا) تطبيق مقرر المؤتمر الخاص بهذا الموضوع. ~~[illegible]~~ وبدون الخوض في تفاصيل

المسطرة المتبعة وردودها ونتائجها نكتفي فقط بالتأكيد على أن (ل.ا) عملت كل ما في وسعها للتوصل مع محمد البطوي إلى صيغة التعامل الإيجابي، بحيث بادرت من أول وهلة بطلب لقاء معه لترتيب التنفيذ العملي لهذه الصيغة، وحرصت كل الحرص على حل المشكلة وتطويقها، لكن رفض اللقاء جد داته من طرف البطوي والدخول مباشرة في ممارسات تخريبية موجهة ضد الحركة، عالت دون ذلك. وأتضح لـ (ل.ا) أن البطوي والمتعاونين معه، قد انتقلوا فعلا من موقع التعامل الإيجابي المزعوم إلى موقع العداء الفرع والواضح للحركة كما تجلى من خلال تحرشاته ضدها سواء على المستوى القاعدي في بعض الفروع أو في ميدان العلاقات الخارجية أو بالنسبة لعبك المؤامرات على المناضلين وتعريضهم للخطر أو الخوض في المغالطات المشبوهة مع أكثر من جهة باسم الحركة وضدا على مبادئها ومثلها العليا.

أمام هذا الوضع الجديد وتحسبا لمخاطره السياسية والتنظيمية والجماهيرية، تحملت (ل.ا) كامل مسؤولياتها بناء على الصلاحيات المخولة لها من طرف المؤتمر، في حسم التناقض بصفة نهائية وإعلانه رسميا وبالتالي قطع الطريق عن استعمال الحركة في مخططات خارجة عن إطار مبادئها الأساسية، ورفع اللالتباس عن طبيعة المحتمل في كافة الميادين.

ولقد كان لهذا الواقع والحسم مع التناقضات الانقلابية انعكاس داخل (ل.ا) من خلال إعلان عطوين من بين أعضائها عن تجميد أنفسهم وتخليهم عن المسؤولية، وان طرحا ذلك من موقعين مختلفين وبحيثيات مختلفة كذلك.

إلا أن الممارسة والتجربة قد اكدت بما لا يدع مجالا للشك أن جوهر مشكلتهما يكمن في النهاية في عدم اتفاقهما على حسم التناقض مع البعث، رغم تقييمهما السلبي له كتشخيص وخط والذي عبرا عنه بطريقة العبارة داخل المؤتمر الاقليمي نفسه. ويرجعان عدم الاتفاق هذا إلى أن الحركة كان بإمكانها مسايرة البعث رغم الخلاف ورغم كل مايمكن أن يقوم به، والاستفادة من ذلك، واستغلال البعث لأغراض سياسية ومادية. أي أنهما يطرحان على الحركة أن تسلك مسلكا انتهازيا تجاه قاعدة تمس جوهر مبادئ الحركة واختياراتها الأساسية، زيادة على مخاطرها بالنسبة للشعب المغربي فاطبة.

ومع تحمل الحركة مسؤولياتها في حسم التناقض وفي الخط الانقلابي، انتقل العطوين المذكورين بشكل لارجعة فيه، انتقل العطوين المذكورين إلى مواقع التكتل الانتهازي، كل بطريقته وبدرجات متفاوتة من الحدة والمسؤولية، ذلك التكتل الذي يلتقي او يخدم الخط الانقلابي بطرق

مشكلاتها.

الطريقة أو تكلف بما في ذلك اختلاس أموال الحركة والسطو على ٧
مع إلا أننا، وبالرغم من حرف طاقات هامة
في صراع هامشي، نقيم إيجابيا الحسم مع
العناصر الانقلابية والتكتل الانتهازي، لأنه يشكل
مساهمة سياسية هامة في الفرز العام الجاري في الساحة
بتزامن مع حسم التناقض مع اليمين الاتحادي كما أسلفنا،
ولأنه ساهم في الفرز داخل حركتنا نفسها، زيادة على
الفشل المحاولات الربع الذي عرفته محاولات
التكتل الانتهازي على مستوى بعض الفروع بفضل وعي
المناضلين ويقظتهم من جهة، والآفاق الذي فتحه في
العلاقة مع عدد من الجهات التقدمية التي كانت تقف
موقفا سلبيا من الحركة بسبب تواجد البعض داخلها فقط.

واذا كنا قد لخصنا بهذه العجالة مسيرة الحسم
مع العناصر الانقلابية، والتي حللت الجوانب
الايجابية الهامة، ومخلفاتها التنظيمية، والتي كلفت
(ل.ي) أكثر من جهد ومعانات وطبيعة وقت.. فإننا
حرصنا في نفس الوقت على حفظ كل الوثائق المتعلقة
بهذا الموضوع، من مراسلات متبادلة وتقارير ووثائق،
وأعددنا ملفاً موجوداً رهن الاشارة كمستند وملحق
للتقرير الأدبي يمكن الاستعانة به في النقاش والمحاسبة.

ولن يفوتنا أن نسجل أمامنا أن هذا الفراغ الذي
دخلته (ل.ي) سيملأ غداة انتخابها، والموقف السلبي

لعضوين من بين أعضائها، قد انعكس بطبيعة الحال بشكل جزء من طاقاتها وأنشغالها في حسم هذا الموضوع على حساب مهام ومبادرات تنظيمية أخرى.

ولقد تلى ذلك مباشرة صدور عدد من القوانين المتعلقة بتقنين تواجد وتحرك الاجانب بأوروبا، الشيء الذي انعكس هو الآخر بوضع عراقيل موضوعية امام السير العادي لـ (ل.ل) خاصة وأن أعضائها لا يتواجدون في بلد اوربي واحد زيادة على معاناتهم من الشاكل القانونية والمادية.

أمام هذه الوضعية خصصت (ل.ل) اجتماعات لدراسة أنجع السبل للتغلب على هذه العراقيل والقيام بالمهام الادارية والتنسيقية أحسن قيام. وفي هذا الاتجاه حادثت على لائحة داخلية توزع المهام فيما بين أعضائها وتحدد مواقعهم وتضبط سيرها الداخلي بما يوفر أقصى درجة ممكنة من الفعالية. كما خصصت اجتماعات لنقد تجربتها ومحاسبة أعضائها، وتعديل واغناء اللائحة الداخلية بناء على ذلك.

هذا ما سمح لها بالقيام بعدد من المبادرات والاعمال، المطروح على المؤتمر تقييم مدى إيجابياتها ونسبيان نواقصها وهفواتها من جهة، ومن جهة ثانية الاستفادة من تجربتها الخاصة لطرح مشروع قانون داخلي معدل يتضمن اقتراحات عملية بالنسبة لاجهزة الحركة، والمطروح النقاش أيضا.

الداخلي د

بعد هذه النظرة السريعة عن السير ~~ك~~ (د.ا) وبعض مشاكلها، نأتي الآن إلى جرد أهم أعمالها في مختلف المجالات، في إطار السير العام للتنظيم الاقليمي.

12 العمل التنظيمي والجماهيري، وسير الاجهزة الاقليمية

والجماهيري

ليست هنا بصدد تقييم شامل للوضع التنظيمي في الاقليم بإيجابياته ومكتسباته، أو ~~ك~~ نواقصه وعيوبه، فذلك من مسؤولية المؤتمر الاقليمي الرابع، كما أن المؤتمر السابق قد تناول هذا ~~الموضوع~~ الوضع بالدرس ~~والتحليل~~ والتحليل من كل جوانبه، وواصلت مجالس الاقليم والمؤتمر الاستثنائي ~~و~~ تعميق هذا التقييم وتشريحه واستكشاف ~~كل~~ أبعاده المزمنة من جهة ~~ك~~ وتطوراته ومكتسباته الايجابية من جهة ثانية (انظر مقرر المؤتمر الثاني، ومجالس الاقليم المنعقدة بتاريخ ~~و~~ ورقة عمل المعدة للندوات الداخلية التي انعقدت خلال شهر ~~و~~ ومقررات المؤتمر الاستثنائي المنعقد ~~بتاريخ~~ أيام 26 و 27 نوفمبر 1983)

سنركز اذن على دور ومسؤولية (د.ا) في العمل التنظيمي والجماهيري، في ضوء التطورات العامة لهذا العمل ككل.

لقد تناولت (د.ا) هذا الدور وتلك المسؤولية من خلال النهوض بالمهام الآتية التي سنتجنب بعدها

السرد الكمي بقدر ما سنركز على نوعيتها.

أولا : التنسيق التنظيمي مع الفروع، حيث عملت (ل.ل) من خلال الدوريات والنشر الداخلي على الحرص على ضبط وتنسيق توجيه الحركة من خلال صياغة المواقف السياسية التي تفرضها المستجدات والأحداث الاساسية، وتعميمها على الفروع من جهة، ومن جهة ثانية الحرص على حسن تنفيذ الخطط القطاعية التي سطرتها مقررات المؤتمر الاقليمي بالنسبة لكل قطاع على حدة. كما عملت على التدخل لبعض المشاكل الداخلية التي عرضتها بعض الفروع كلما طلب منها ذلك، من زاوية المساهمة في حل تلك المشاكل، وإيجاد الصيغ الملائمة لذلك والدفع بعمل الفرع إيجابيا، كما عرجت حسب الامكانيات المتوفرة على عدم الاكتفاء بالجانب الادارى في التنسيق عبر الدوريات والمراسلات والتقارير، وباعتماد أسلوب الزيارات للفروع اما لعقد الندوات التكوينية والتوجيهية، وإما للمساهمة في تنشيط الفرع ودعمه بما يحتاج اليه.

~~أما على صعيد العمل الجماهيري، فلقد~~

وإذ تعتقد (ل.ل) بأنها قامت نسبيا على الأقل بالدور المنوط بها، قياسا بإمكانياتها الذاتية، فيما يخص التنسيق التنظيمي مع الفروع، فإنها تسجل في ذات الوقت المشكل المزمن الذي يعاني منه التنسيق بسبب غياب

التقارير الدورية المفصلة من طرف الفروع، إذا ما استثنينا بعض الحالات، وغياب المبادرة القاعدية الديناميكية تجاه هذا التنسيق نفسه، والذي لا يمكنه أن يكون أحد الجانب إذا ما أردنا منه أن يأخذ كامل معناه ويأتي بثماره المنتظرة. ونعت هذا المشكل بالمزمن لأنه ليس بجديد بل أن جميع أطوار الحركة المركزية قد سجلته وسطرت عليه، لكن تجاوزه يقتضي في الحقيقة إحداث قطيعة فعلية مع السلوك والعقلية التنظيمية ~~المطلوبة~~ السابقة، والتوجه بحزم نحو تطبيق المركزية الديمقراطية بكل ضبط وشدة.

أما على صعيد العمل الجماهيري، فلقد انطلقت (ل. ل) من مقررات المؤتمر الأخير والوثائق الدراسية المرفقة بها، ~~وانطلاقا~~ وانطلاقا من ضرورة استقلالية الإطارات الجماهيرية في مجال قطاع على حدة، لتعمل على دعم التنسيق فيما بين تلك القطاعات، والتحدي لدور سياسي خلفي إيجابي بدون تدخل في شؤونها الداخلية ولا تعسف على واقعها أو نيابة عنها. في هذا الاتجاه اقترحت مبادرات تنسيقية على الجمعيات العمالية كلما اقتضت الضرورة وخاصة بالنسبة للأحداث ~~الهامة~~ الوطنية الأساسية. علاوة على تتبع تطور وأنشطة وأوضاع كل جمعية على حدة، ومحاولة دعمها أو تنسيقها حسب المطلوب والممكن. وتطبيقا لروح ~~و~~ مقررات المؤتمر، بادرت (ل.ل) باستدعاء اجتماع تنسيقي دراسي فيما بين ~~الاتحادات~~ المسؤولين الوفاق

بشكل مباشر في واجهة المحميات العمالية، ترتبت عنه نتائج هامة من حيث تدقيق محتوى التنسيق وتبادل التجارب والخبرة والوقوف عند تجربة كل جهة على حدة بشكل مفصل للاستفادة من إيجابياتها او تصحيح نواقصها. ومن شأن هذه النتائج أن تشكل جانبا مكملا لوثيقة الحركة حول الهجرة العمالية وأساسا صلبا لمسارستنا العملية في هذا الميدان.

وبنفس الاهتمام، بادرت (د.ل) إلى استدعاء ندوة الوحدة تيار الوحدة والديموقراطية" كما ينص على ذلك مقرر المؤتمر الاقليمي، وترتبت عنها نتائج هامة أيضا لا فيما يخص تعميق التوجهات العامة للتيار ومواقفه من القضايا الوطنية الاساسية فحسب، بل أيضا بالنسبة لضبط أرضيته ومانوته الداخلي والتقدم الملموس نحو تمكنه من هيكلة تنظيمية تسمح بسير عادي قاعديا وعلى مستوى الجهاز المركزي.

وبقي مطروحا على التيار الكثير، رغم التقدم الايجابي الملموس، العمل على توسيع صفوفه وعصرنته وتقوية حضوره السياسي والتنظيمي في القطاع الطلابي عامة عبر نشره الخاص به، وفي جهة، وأنشطته وتحراكته وتعبئته العملية من جهة ثانية.

ولقد أولت (د.ل) مكانة خاصة للمجهود المطلوب من الاقليم على مستوى تنظيم المائدة لقطاع لنضال

تشعبنا وجلب الدعم المادي والمعنوي له، كمهمة من المهام الرئيسية المطلوبة على عاتقنا.

وفي هذا الاتجاه قامت (ل.ل) بتحرير ~~مشروع~~ ورقة عمل تتسطر الضوابط اللازمة لتشكيل إطارات ~~مطلوبة~~ وأدوات تنظيم المساندة، ~~بحيث~~ بناء على تقييم حصيلة التجربة ~~السابقة~~ في هذا الميدان. ومن أجل ضبط طرق وأشكال التفاعل مع ~~الأصدقاء والعاطفيين~~ الإرهابيين أصدقاء الحركة والمتعاطفين معها، وطبيعة الإطار الذي سيمارس من خلاله تنظيم الدعم والمساندة (أنظر الوثيقة تحت عنوان: بعض الضوابط لتأسيس لجنة التضامن والمداقة مع الشعب المغربي). وفي هذا الاطار تم تأسيس لجنة في باريس بمبادرة من الحركة، ~~تم عقد~~ والتي قامت بتجربة أولية في ميدان الاخبار والدعم، ثم وبتنسيق مع (م.ع.ث) توسعت اللجنة وشرعت في عملها كإطار مستقل وقامت بعمل ملموس لا يستهان به خاصة من خلال إصدار نشرتها الشهرية وربط علاقات واسعة في الأوساط الصحفية والنقابية والثقافية بصفة عامة. ذلك العمل الذي وضعها في مكانة اللجنة الجدية والمطلوب الموثوق للاخبار حول المغرب، والطرف المساند ~~لنضال~~ الشعب المغربي وقواه التقدمية بموضوعية وفي حدود المساندة والتضامن. والجدير بالذكر أن اللجنة قد مرت ~~في~~ عمليا إلى مرحلة ~~وأصبحت مساندة من طرف باريس وبعض قوى الداخل~~ ~~ودفع من طرف~~

~~قام فرع اسبانيا~~

تشكيل جمعية فرنسية معترف بها، مع ما يقتضي ذلك من استغطاء وتأطير.

كما تجدر الاشارة إلى المجهودات والاعمال الايجابية التي قامت بها جمعية مساندة معتقلي الرأي في المغرب التي قام فرع مونبيلي مبادرة لتأسيسها، والدعم الملموس الذي قدمته للمعتقلين السياسيين، حسب ما أبلغنا به جزئيا، ذلك أن (ا.ا) لم تتمكن من الحصول على تقرير مفصل مكتوب حول سير عمل هذه الجمعية ونشاطها رغم الطلبات المتكررة التي تقدمنا بها لفرع مونبولي بهذا الصدد.

واستفادة من نموذج اللجنة الفرنسية للمداقة والتضامن قام فرع اسبانيا، بتوصية ودفع من (ا.ا)، بتأسيس جمعية مماثلة، امتازت من أول وهلة بنوعية التدخلات الاسبانية الطاغية فيها، من مختلف الاتجاهات السياسية التقدمية، كبرلمانيين ومحامين ومناضلين، والتي أخذت على عاتقها إصدار نشرة شهرية مماثلة، والشروع في تقديم دعم ملموس ومساندة فعلية.

وتجري الآن تحضيرات مماثلة في هولاندا لتشكيل نفس الإطار، وبناء على تجربة ايجابية تجسد في لجنة مساندة الجمعية المالية هناك، مع الحرص على توفير شروط التأطير الهولندي لهذا الإطار، في أفق الملموس المطلوب

من التعاطف مع خط الحركة وأستيعاب الإشكالات الأساسية المطروحة على نضال شعبنا.

وبالنسبة للجنة مناهضة القمع في بروكسيل، وبناء على تقييمات الفرع هناك، اعتبرت (ل.ا) أنها إطار صالح لتنظيم الدعم والمساندة، ورغم تركيبته الخاصة، وبفعل طبيعة التدخلات البلجيكية المتواجدة فيها واستعمالها وحنكتها، وعملت على تشجيع التبادل والتنسيق فيما بينها وبين الاطارات الأخرى في كل من فرنسا واسبانيا.

إن مجموع هذه المبادرات والأعمال لا زالت في بدايتها، ولا زالت لم تأخذ بعد حجمها المطلوب وحدها قياما بحاجيات الدعم والمساندة، وتجاوبا مع تصاعد نضالات شعبنا. إلا أن النهوض بها بجدية وفعالية والتنسيق الايجابي فيما بين مختلف أطرافها من شأنه أن يجعل منها واجهة أساسية من واجهات عمل الاقليم ومساهمة عملية في دعم الساحة النضالية المغربية ومواجهة أكاذيب النظام ومغالطاته الرأي العام الدولي عامة والأوروبي خاصة.

وهناك مبادرة أخرى [illegible] مع القيام بها على الصعيد الجماهيري والجمعوي العام وتجسدت في تأسيس مركز ابن رشد للدراسات

والتفاعل الثقافي، كجمعية ثقافية، تساهم في توسيع مجال عملنا في الميادين الفكرية والاعلامية والثقافية. وتوفير مناخ مناسب لجلب مساهمات الاعضاء في هذه الميادين، المنتمين منهم وغير المنتمين. إضافة إلى تقديم خدمات عملية للحركة في ميادين التوثيق والطباعة والنشر.

ولقد شرعت الجمعية في عملها فعلا، وأصبحت بعد قيام العلاقة الثنائية مع (م.ع.ت) إطارا مشتركا معهما، إضافة إلى مساهمة بعض المثقفين التقدميين المستقلين. وتمكنت لحد الآن من نشر الملف الاعلامي الاحصائي الشهري المتعلق بالمغرب العربي، زيادة على مجموعة هامة من الملفات الاعلامية عن عدد من المواضيع، والرسالة البليوغرافية الشهرية، والقيام بمجموعة من الخدمات الطباعية، إضافة إلى تسطير مشاريع متعددة في ميادين التوثيق والبحث، ولرساء الهيكلة التنظيمية للجمعية ولائحة سيرها الداخلي. [illegible]

والجدير بالذكر أن الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته الحركة ومناضليها [illegible] قد شكل عنصرا أساسيا في قيام وتأسيس هذه الجمعية، وبالمقابل، فمن شأن هذه الجمعية اذا ما تمكنت من النهوض بمشاريعها وبرامجها بنجاح وفعالية، أن تشكل قاعدة خلفية

والتقرير الاحصائي الشهري الخاص بالمغرب العربي

نظرية وفكرية وإعلامية أساسية بالنسبة لنا وللفكر التقدمي عامة ببلادنا.
هذا بالنسبة للعمل الجماهيري والجهوي بصفة عامة.

أما بالنسبة لسير أجهزة الإقليم التنظيمية فلقد عملت الـ(ل) باستمرار على المساهمة في ضبط هذا السير باستدعائها في وقتها المحدد، وتحضير جدول أعمالها ومحاولة تنفيذ مقرراتها والتزاماتها، وذلك بدأ باجتماعات اللجنة نفسها وصولا إلى مبادرة عقد مؤتمر الاستثنائي مرورا باجتماعات مجالس الاقليم. ويمكن القول أن هذه الاطارات والاجهزة قد عرفت سيراً عاديا من حيث دورية انعقادها والمقررات الواضحة الصادرة عنها، أما من حيث تلبية تلك القرارات والخروج بها إلى حيز التنفيذ الفعلي في كافة المستويات، فهو موضوع التساءل والتقييم من خلال نقاش مؤتمرنا هذا.

وإن كانت لنا من ملاحظة عامة حول الأوضاع التنظيمية والجماهيرية في الاقليم، فلن تخرج عن ملاحظات مؤتمراتنا ومجالس الاقليم السابقة:
- من جهة عمل تنظيمي وجماهيري إيجابي إجمالا رغم عدم تكافؤ الأوضاع من فرع

و في يقيننا أن نسجل إيجابية كبرى في الأوضاع والتطورات الهامة التي شهدتها البلاد من جهة، والمستجدات (التطور الوظيفي الذي سمح بالوقوف على الأسباب الحقيقية للأزمة الراهنة) من جهة أخرى، والتي تستدعي منا عملا دؤوبا وشاملا ومستكملا في كل المستويات (التنظيمية والوظيفية)

إلى آخر،

- ومن جهة أخرى عوائق وتوافق مزمنة ~~معقدة~~ ~~[illegible]~~ وصفت بالاتكالية ~~والكسل~~ والغش والميوعة واللامبالاة .. منها ما هو موضوعي راجع للبيئة الخارجية من حداثة كساحة مؤهلة للميوعية ومفتقرة للتماسك مع ~~[illegible]~~ ساحة النضال الفعلي، ومنها ما هو ذاتي محض متعلق بإرادة الفرد وعقليته ودرجة التزامه، علما بأن الموضوعي يؤثر ~~في~~ الذاتي مع طول الزمن والعكس بالعكس.

ويبقى أملنا في ~~[illegible]~~ أن يشكل الفرز الجاري على الساحة في أرض الوطن والمتطلبات والمستلزمات والتكليفات التي طرحها، وسيطرحها بدرجة (مستقبلا) أعلى من الحدة والوضوح، أن يشكل هذا الفرز الذي ينسحب على كل عضو من أعضاء حركتنا، حافزا أساسيا في تخطي العراقيل والعوائق، وبالتالي رفع الاقليم تنظيميا وجماهيريا إلى مستوى القيام بالمهام الملقاة على عاتقه والسيطرة في توجيهات مؤتمراته وبرامج عمله.

وبهذا الاهتمام، ومساهمة في خدمة هذا الهدف نتقدم بمشروع تعديل في القانون الداخلي ~~[illegible]~~ الحركة.

4 - العلاقات الوطنية

~~عرفت العلاقات [illegible] الحركة~~

تميزت هذه العلاقات بالتطور النوعي الهام الذي شهدته على إثر تنظيم وترتيب العلاقة

الثانية مع رابطة العمل الثوري بعد أن استكملت هذه الأخيرة ترتيب أوضاعها التنظيمية وشكل تواجدها المستقل، كفليل ثوري، واحد من حصائل الفرز الجاري وسط ما اصطلح عليه سابقا بحركة "اليسار".

ولقد وافينا الفروع بالتعميم المشترك الأول الذي جاء تتويجاً لسلسلة من النقاشات واللقاءات، وسجل نقاط اللقاء الأساسية في المستويات الايديولوجية والسياسية، وأسس وطبيعة العلاقة ومجالات العمل المشترك المحتملة. كما أن التعميم الثاني قد اشتمل على تقييم مركز لأهم الاعمال المشتركة المنجزة في مختلف الميادين سواء بالنسبة لصياغة مشروع أرضية توجيهية مشتركة وبرنامج سياسي انطلاقا من الوحيد النقدي والسياسي للتنظيمين، أو فيما يخص العمل الوحدوي في القطاعين العمالي والطلابي أو بالنسبة لمبادرة مركزية أو على مستوى سير عمل لجنة التنسيق الثنائية نفسها ومواكبتها لسير عمل التنظيمين، وتوحيد وتنسيق مواقفهما السياسية وخطهما الأساسية.

وكما يقول التعميم الثاني، فان هذه العلاقة هو الوحدة وتكامل واندماج

طلقات الثوريين أي كانت مواقعهم، وعلما بأن ~~هذه العلاقة~~ تحقيق هذا الهدف يخضع بطبيعة الحال للمعطيات الموضوعية ولا يأتي بالتعسف على الواقع او بالقرار الإرادي، بل بالاقناع واستكمال الشروط الضرورية والتجاوب مع المعطيات الموضوعية للطرف وبخاصة معطيات القرار وما سيفرضه على حركتنا من تكييفات وتحولات منتظرة. (انظر التصميم رقم 1 و 2 والنشرة الداخلية لشهر اكتوبر 1983)

أما بالنسبة للعلاقة التي أقمناها مع منظمة إلى الامام، والتي استطلبت منا في الاخير طلقات وعجهودات متواصلة من خلال النقابات والقادات التي دامت أزيد من سنة ونصف، فلقد توجت من جهتها بالاتفاق حول أسس علاقة جبهوية تسعى على الأقل إلى تحييد التناقضات الثانوية الموجودة بين الطرفين قياما بالتناقض الرئيسي مع الامبريالية والنظام الرجعي.

~~ولقد وضعنا مع~~

والجدير بالذكر أن هذه العلاقة تأتي في خضم القرار الذي تشهده منظمة إلى الأمام في دورها والذي أشرنا له في بداية هذا الجزء الاول من هذا التقرير، وفي سياق المراجعات ~~والنقد الذاتي التي أقبلت عليه~~ التي قام بها مناضلو المنظمة بالنسبة لبعض مواقفها

وتوجهاتها، رغم أن تلك المراجعات لم تنعكس بعد على المستوى العلني وفي الساحة ككل.

ولقد عرضنا، وباتفاق مشترك، على تسجيل خلاصات الاتفاقات ~~محضر نقاط الخلاف~~ في وثيقة ~~ظرف سياسية~~ في المجالات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية وحضر نقاط الخلاف أيضا وتوضيحها، ضمن وثيقة مشتركة تلزم الطرفين وتشكل أسس وقاعدة تعاملهما. (انظر الوثيقة المشتركة)

والمطروح في الأفق هو الدفع بالعلاقة نحو العمل الجبهوي ضد العدو المشترك بضبط ومسؤولية، وصياغة خطته القطاعية في الميدان الجماهيري على الخطوط والحرص على حسن تنفيذها وفقا للالتزامات المشتركة.

وليس من المستبعد أن تبرز صعوبات على مستوى تنفيذ هذا العمل الجبهوي خاصة بسبب طبيعة تنظيم "إلى الامام" ~~الذي يسود~~ وأساليبه وامتداداته الجماهيرية حيث تسود نوع من اللامركزية التي تفتح باب ~~عدم~~ الضبط ان لم نقل الفوضى. لكن ما هو واضح بالنسبة إلينا هو أن اي عمل جبهوي بهذا النمط والصفة، معرض للاعاب والعراقيل وحتى الطعن من الخلف، ~~فذلك من طبيعته~~ فذلك من طبيعته ويبقى مجرد فلتات ثانوية طالما وفرت العلاقة الجبهوية أسسا عملية وممارسة

فعلية في مواجهة العدو المشترك.

6 - العلاقات الخارجية

انطلاقا من توصية المؤتمر الاقليمي الثاني ~~وملتقى~~ التي تبنت ملتمس المؤتمر الأول ~~مع~~ في هذا الموضوع مع بعض التعديلات والتدقيقات، عمل ح.ل.ا على تركيز جهودها في ميدان العلاقات الخارجية على العلاقات ذات الطابع الاستراتيجي مع الحلفاء ~~والاصدقاء الذين~~ والاحزاب والمنظمات التي تلتقي معها حول جوهر الاختيارات الايديولوجية والسياسية، دون إهمال للعلاقات ~~الحكومية~~ الاخرى، ذات الطابع الثانوي كلما توفرت الامكانية.

وتمكنت ح.ل.ا فعلا، بفضل جهودات مكوكية وعمل واسع ~~ال~~ دؤوب من ربط علاقات متنوعة وواسعة مع أكثر من طرف.

ولسنا هنا بصدد وضع لائحة العلاقات التي أقيمت أو تم تثبيتها وتقديمها، علما بأننا قدمنا عنها بعض النماذج من خلال النشرة الداخلية الخاصة بالعلاقات الخارجية والتي أعددناها بمناسبة انعقاد المؤتمر الاستثنائي (انظر النشرة الداخلية لشهر نوفمبر 1983). لكننا سنركز فقط على ~~ال~~

مختصر

تقييم موجز يستخلص النتائج من العمل في هذا الميدان.

فنسجل أولا ما تسجله العلاقة المتميزة والفاعلة في الايجابية التي أقامتها حركتنا مع الحزب الاشتراكي اليمني والتي يحق لها أن تفتخر بها فعلا ونعتمد عليها في نفس الوقت. اذ أننا لا نغالي في التقييم اذا ما قلنا أنه الحزب العربي الحاكم الوحيد الذي يمكن فعلا الاعتماد عليه كحليف أمين ثابت.

وفي المرتبة الثانية تأتي العلاقات الثنائية الجيدة ودات الطابع الاستراتيجي أيضا مع كل من الجبهة الشعبية لتحرير عمان، والجبهة الشعبية لتحرير أريتريا، رغم أن تطوير تلك العلاقات يعترضها بتطور وضعنا الذاتي، وامتداداتنا العملية وتطوراتنا الموجودة بالنسبة لها.

وحزب البعث الديموقراطي والحزب الشيوعي الكاطالوني

أما على صعيد الانظمة العربية فان التطورات

أما بالنسبة للثورة الفلسطينية فان الازمة والتداخل الداخلية التي تعيشها حالت دون تطوير العلاقة مع فصائلها، انطلاقا من موقع الدعم للثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير وعدم التدخل في شؤونها ومشاكلها ورغم ذلك تمكنا من الحفاظ على علاقة مستمرة مع بعض اطر فتح، مع افتراع ربط العلاقة على مستوى اللجنة المركزية وترسيمها، وكذلك العلاقة

مع الجمعيات الشعبية والديموقراطية، والتي شرعت في إعطاء بعض النتائج خاصة على مستوى التبادل الاعلامي، وتعميم الدلائل والمواقف.

وبالنسبة لأستنتاجنا في العلاقات مع الاحزاب الاشتراكية الاوروبية، فإننا نسجل للاسف، وخاصة بالنسبة للحالة منها، ميلها إلى التشبث بحالج بلدها الامبريالية، وعدم الاستعداد لتقديم أي دعم ملموس أو الحالف العملي، بل أن مصلحتها الحقيقية غير المعلنة هي الحفاظ على الوضع والنظام الحالي بما يخدم مصلحتها. وهي لن تغير من هذا الموقف طالما لم يختل ميزان القوى لصالح الحركة التقدمية.

وفيما يخص الاحزاب الشيوعية عامة، فتتعامل هي الاخرى منطلق منطق الدعم المتبادل، والاخذ والعطاء رغم مواقفها الايجابية تجاه القضايا الاساسية التي تهم نضال شعبنا.

أما الانظمة العربية فمن البديهي القول أنها لا يمكن أن تكون حليفا لقضيتنا، اذا ما استثنينا الجوب اليمن الديموقراطية، فالوضع الذي يعيشه الوطن العربي معروف ومواقف وممارسة الانظمة تجاه قضايا التحرر والعدالة الاجتماعية معروفة أيضا.

~~موقف الدول الاشتراكية~~

~~خلاصة الحل~~

وخلاصة القول أن ميدان العلاقات الخارجية مفتوح أما الحركة في أكثر من مستوى، وأن تطور عملنا فيه وتحقيق مزيد من المكتسبات والإيجابيات، مرهون بتطور أوضاعنا الداخلية، وصيغة تناولنا هنا الميدان ~~في المستقبل~~ بناء على نفس التطور، والأهداف القريبة والبعيدة التي سنرسمها بلدده.

(*) 1 ←→ -7-

7- النشر المركزي والجماهيري

لسنا في حاجة للاطالة في هذا الموضوع، لأن حصيلة النشر المركزي والجماهيري موجودة بين ايدي المناضلين وفي سهل التقدير وتبيان الحصيلة.

نشير فقط إلى صدور أعداد "الاختيار الثوري" بشكل منتظم نسبيا، وانتقالها إلى المساهمة في التكوين النظري والنقاش الايديولوجي عامة، زيادة على تجديدها كالمعتاد للمواقف السياسية والوراثات المتعلقة بالأوضاع المغربية أولا والعربية والدولية ثانيا. كما نشير إلى مكانتها وسمعتها الجيدة لدى الحلفاء والاصدقاء، والصورة الايجابية التي تعكسها عن حركتنا، بشكل يتجاوز ربما حجمنا الحقيقي وأوضاعنا الواقعية.

أما بالنسبة للنشر الجماهيري فلا بد من تسجيل المبادرة الايجابية جدا التي يقوم بها مرصع هولاندا بنجاح متمثلة في إصدار جريدة "الهجرة المغربية" ذات المحتوى والشكل المتميزين، من جهة، ومن جهة ثانية المجهود المبذول لتوزيع ونشر الجريدة الحالية القادرة عن الجالية المغربية بأوربا نحو جريدة ذات الاهتمامات الوطنية والتي من شأنها أن تعكس في نفس الوقت أنشطة مختلف الجمعيات والتعريف بها. ويبقى مطروحا في الآفاق، وفقا لتوصية المؤتمر الاستثنائي الاخير، إنضاج الشروط اللازمة لإصدار جريدة مركزية للهجرة المغربية ككل، بعد المرور بنجاح من مرحلة إصدار النشرات المحلية وتخمير الارضية المادية والمعنوية لمشروع من هذا القبيل، بما يلف الاستمرارية

والفعالية.

وفيما يخص النشر الطلابي، فانه لا زال يتسم بالطابع الكمي وانعدام الدورية، رغم تمكنه من الحضور في المناسبات الاساسية والاجابة على القضايا الرئيسية.

وتبقى حصيلة النشر المركزي، كحصيلة وملحقات وبيانات ومواقف، حصيلة إيجابية في تناولها للمهام والقضايا الاساسية في هذا الميدان، وكذلك الشأن بالنسبة للنشر الجماهيري في القطاعين العمالي والطلابي. وأن هذه الحصيلة تستدعي التطوير والتقدم نحو نشر أكثر ضبطا وكثافة وقيمة نوعية.

خاتمة

ونحن نأتي على نهاية هذا التقرير حول أعمال ومهام (ا.ل) كجهاز منتخب من طرف المؤتمر، والتي نعتبره مجرد مدخل للنقاش حول تقييم عملنا كجهاز وكقيادة، وأساسا للمحاسبة العريضة والواضحة مع الفروع، لا يسعنا إلا أن نؤكد نفس الخلاصة التي أوردناها بعد الأوضاع التنظيمية والجماهيرية.

من جهة حصيلة إيجابية من الأعمال والمنجزات، ومن جهة ثانية حصيلة من العيوب والنواقص والتي لن نتغلب عليها إلا بالعمل القاعدي الدؤوب اليومي، بالنفس الجديد الذي يجب أن يعم الحركة بالكامل وتحمل المسؤولية كاملة في كل المستويات.

انتهى